



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
رئاسة الجامعة المستنصرية
كلية الآداب/ قسم اللغة العربية
الدراسات العليا

العدول التركيبي في النحو العربي دراسة تحليلية في ضوء المنهج التداولي

أطروحة تقدّم بها الطالب

نجم عبد الواحد حسين الجيزاني

إلى مجلس كلية الآداب - الجامعة المستنصرية

وهي من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية
وآدابها/لغة

بإشراف

الأستاذة الدكتورة

ندى عبد الرحمن الشايح

٢٠١٣ م

بغداد

١٤٣٤ هـ

الخاتمة

يتوجّه النظر بعد البحث في العدول التركيبي تداولياً إلى استخلاص نتائجه التي تركّزت في الفصول الأربعة الماضية، واستصفاة القيم التداولية التي رقنها تبصّر البحث في النحو العربي على المنوال الآتي:

١. ظهر أنّ العدل والعدول في النحو العربي مصطلحان خاصان بالتحولات الطارئة على الأصول الصرفية والنحوية، فالأول مصطلح ثابت منذ تصورات سيبويه النحوية، يخصّ العلة المانعة من صرف بعض الأسماء المتمكنة، والثاني متولّد عنه يدلّ على التحولات الوظيفية الطارئة على البنية اللسانية مفردة ومركبة في الاستعمال اللغوي، وفي المستويات الصرفية والنحوية والدلالية، وقد تناولته الدراسات النحوية العربية على وفق عيار الأصل والفرع، إذ يمثل الأصل مستوى أساسياً يجمع الشروط التركيبية والسمات الدلالية الأنموذجية، ويمثل الفرع المستوى المتحوّل عن الأصل بطارئ تركيبى أو عارض دلالي لأغراض وظيفية .

وتبدّى من المنهج النحوي اتجاهاً؛ اتجاه وظيفي وآخر معرفي تفسيري، ذلك بأنّ التحليل النحوي كشف وظائف مكونات التركيب بسماتها المعجمية والصرفية وبيّن ما بينهما من علاقات تركيبية تخضع لأغراض التواصل وتحكم بمقاصد التداول في سياقات الإنجاز، فضلاً عن إرجاع تلك البنى إلى أنماطها الأصول في النظام اللساني ممّا تجسّد في كليات نسقية وعلاقات إدراكية .

٢. يتمثل المنهج التداولي بالمفاهيم التي قدّمت تفسيرات وتوصيفات لأنساق اللغوية في ضوء طبيعة الاستعمال ومبادئ التواصل، فتوزّع على النظريات التداولية التي تفرّعت عن فلسفة التحليل اللغوي، والنظريات اللسانية التي طبعت بالوظيفية، فأخذت سماتها الوظيفية من الفلسفة المذكورة فضلاً عمّا اختطته لنفسها من قيم تداولية باستقلال معرفي، وقد تبين لنا وحدة هذه الأنظار والتقاؤها على المبادئ الخارجية التي تحكم التراكيب النحوية في الاستعمال.

٣. تناول النحاة العرب المبادئ المتحكمة برتب العناصر التركيبية، فأثبتوا أهمّها وهو المبدأ التداولي الذي يعمل على موقعة مكونات البنية النحوية على وفق القصد التداولي والغرض الإنجازي، وتجلّى استكناه هذا المبدأ في مستويات التقعيد الثلاثة (الممنوع والواجب والجائز)، فقد تبنّى نحاة العربية نسقاً إجرائياً في إطار النظر إلى العدول عن

النمط الأصل، يأخذ بمقاصد المتكلم وإدراك المخاطب وعناصر السياق المقالي والمقامي، وتضافر تلك العناصر على مبدأ التعاون الذي يحكم سيرورة التخاطب، ولعلّ مبدأ الاهتمام بالمعلومة المقدّمة أهم الأسس التداولية التي راز بها النحاة أنساق العدول الرتبي، وهو مبدأ كلّّي في النظرية النحوية العربية تبيّنت أبعاده التواصلية وقيوده الإبلاغية عند النحاة في مصاديقه التركيبية الاستعمالية، وبخاصّة في أعمال عبد القاهر الجرجاني، مما يثبت محوريّة المنهج التداولي في الاتجاهات المعرفية التي تخللت النظرية اللغوية العربية .

٤ . لئن كانت قيم المطابقة وسائل إجبارية يتوقف عليها اتساق الخطاب فإنّ العدول عنها بما يسمّى المخالفة يمثل مؤشرات تداولية تعتمد على المعارف المشتركة بين المتواصلين ، وتنتج أبعاداً تخاطبية مهمّة، تتبّعها النحاة العرب بتحليل أنساقها الاستعمالية واختيار عناصرها المقامية المضطّعة بموفقيتها الإنجازية .

وتنبني الظواهر المخالفة على أسس دلالية بدرجة أساسية، وتنعكس تداولياً بما توجده من استلزمات تخاطبية، ومن هنا درج النحاة عند تناول بعض قيم المخالفة على تحليل التراكم منطقياً، وذلك بلحظ علاقاتها الإحالية بالواقع الخارجي، وتحليل التراكم وظيفياً بتتبع وظائفها التواصلية التي توكبها مقامياً .

٥ . وفي الحذف أفرد النحاة له أبواباً خاصّة تتبعوا مواضعه ومستوياته وقرائنه ومسوغاته وإنجازيته التخاطبية، فرصدوا في ذلك الأفعال الكلامية التي تقتضي الاختزال والإيجاز بحذف عنصر تركيب من مستواها القول، وعلى وفق مبدأ التعاون وقاعدته الكمية الموجزة، فلا يطيل المتكلم في مقامات التحذير والإنذار، وتنبّه التحليل النحوي على قرائن الحذف الداخلية والخارجية في استشراف أبعاده التخاطبية، فتوصّل إلى نتائج لا تتعد عما أسهمت به الأنظار التداولية المحدثّة من تحليل الشروط التي تؤطر مقبولية التراكم في سياقاتها المحدّدة عند مستعملي اللغة، ويتّصل بهذا المشغل النحوي تقرير خطوات الاستدلال على الحذوفات التركيبية، إذ يهدف الاستدلال في عملية التلقّي إلى الكشف عن البنية الدلالية وأبعاده التداولية في التراكم الاختزالية، ليحقق الفكر النحوي بذلك كفايته التفسيرية على مستوى الإنتاج والتلقّي .

٦ . وتعدّ الزيادة التكريرية ظاهرة واسعة الورد في الاستعمال اللغوي بمستوياته وتنوعاته، فالزيادة تمثل نسقاً تشيظياً يدخله المتكلم بقصدية لإنشاء مؤشر كلامي

يهيئ للافتراضات المناسبة للحدث التخاطبي بما يحمله من قيم إنجازية تستمد من وظيفة العنصر المكرر وعائديته التركيبية، والمكررات على سعة ورودها وتعدد وظائفها، لا تفارق السمة التوكيدية وإن قامت بوظيفة تركيبية اتساقية أو دلالية إحالية، ويلتقي التوكيد التكريري مع التوكيد بعامة على نسق خطابي يتسم بالتصريحية، ويقصى التكرير الإضمارات الدلالية والاستلزمات التخاطبية المحتملة على التركيب المؤكد، فضلاً عما يضطلع به التكرير من تقوية للفعل الكلامي في التركيب المشتمل على تكرير أحد عناصره أو تكريره برمته .

٧. وتتعلق الزيادة بنمط آخر هو الفصل بين العناصر المتعاقبة في الجملة النمط، ويكون الفصل بحسب كمّه فصلاً بالمفرد كما في ظاهرة التعليق التي يعلّق فيها أثر الفعل عما بعده بفواصل يشارك الفعل الإدراكي في القوة الإنجازية المباشرة المسلطة على المحتوى القضوي للتركيب، ووظيفة التعليق التداولية عند النحاة العرب هي تعديل القوة الإنجازية المباشرة في الفعل الكلامي، والظاهرة الثانية للفصل بالمفرد تتمثل بضمير الفصل الذي يقوم بوظيفة مكونية في توجيه ماهية التركيب وتخصيصه بوظيفة تواصلية معينة، وقد رقن النحاة وظيفته الأساس في التخاطب بالتقوية والتثبيت والتوكيد، وبعبارة السهيلي توكيد النسبة بين طرفي الجملة، أما المحور الثاني للفصل فيظهر بالاعتراض بالجملة التي تخصّص الاقتضاءات التي تلازم التراكيب النحوية في مقامات التواصل، وهذا ما يتضح من علاقة الجملة المعترضة بسياقها التركيبي، فلا تكاد تخرج عن فحوى الخطاب ومحوره التداولي العام .

٨. وفي ظاهرة التضمنين توضح بنية العدول بنسقيتها القائمة على تراكب الفعل مع حرف جرّ يغيّر النمط الأصل في التواضع اللغوي، فلا يكون التضمنين الفعلي إلا بالنيابة الحرفية أو العكس؛ لأنّ التضمنين تبادلاً وظيفي على مستوى العلاقات التركيبية، ودلالي بتحول المعنى إلى معنى مقارب إلى حدّ الترادف أو مغاير إلى حدّ التضاد .

وقد تناول النحاة عملية التلقي الخاصة بالعدول التضمنيني، وتوصيف الاستدلالات التي يستنتج بها المخاطب قصود المتكلم ومعانيه الإضمارية، فتتبعوا ما يترتب على التضمنين من اقتضاءات منطقية ودلالية واستلزمات تخاطبية، ولعلّ أهمّ غاياتها التداولية هي تبئير المضمّن نفسه بلفت الانتباه إليه وجعله محط الاهتمام.

٩. وتنبيه النحاة إلى العدول الإنجازي في التراكيب النحوية، فحظي بأطر واصفه أغنته تفسيراً وتحليلاً، ودلت ممارسة التراث النحوي على أن سيبويه لم يسع لوضع مشجر تصنيفي يطرد فيما ينجزه اللسان العربي من أفعال كلامية نمطية، بل تكشف سعيه عن وضع أسس تحليلية تسامر الوظائف التواصلية، وتعمل على تحديد الماهيات الإنجازية وعلاقتها بالمحتويات القضيوية، وانعكاسهما معاً على التراكيب النحوية، من غير عزل الإنجاز الأصل والمتحوّل عن أطراف تداوله، فلم يضع مائزاً تقابلياً بين الخبر والإنشاء، في حين ترسخت الأسس التصنيفية عند ابن الحاجب الذي ميّز الإنشاء من الخبر بوضع تصنيف كلي تنضوي تحته فروع وأقسام .

وعرض النحاة للتحوّلات الإنجازية من فعل كلامي، إلى آخر على وفق قرائن بنيوية داخلية وقرائن مقامية خارجية، على مستوى إنتاج العدول الإنجازي من البنى الأصول، أمّا على مستوى التلقي فقد عمّم النظر النحوي قواعد استدلالية تتيح استنتاج القوى الإنجازية المستلزمة، مما يمكننا من القول بشمولية التوصيف النحوي للقدرة التواصلية وتمظهراتها الاستعمالية.

وبعد فلا يدعي هذا البحث كمال المعرفة في الظواهر العدولية، بل هو حلقة في سلسلة الدراسات الأكاديمية الخاصة بالنحو العربي، ولا يعدو ما توصلنا إليه أوليات تتطلع إلى أن تشفع بأبحاث تعمق النظر في الفكر النحوي العربي، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين الطيبين .